الأنباء
الجمعة 15 يوليو 2011

توقع نمو الاقتصاد الكويتي إلى 5,4٪ في 2011

«بيزنس مونيتور»: الجمود السياسي سيقوض القدرة على تحقيق أهداف التنمية

توقع تقرير لـ «بيزنس مونيتور الدولية» ان ينمو الاقتصاد الكويتي ليصل الى نسبة 5,4٪ على خلفية الزيادة الكبيرة في الانفاق في الميزانية 2012/2011 من قبل الحكومة الكويتية.

وتوقع المحللون ان يصل نمو الناتج المحلي الإجمالي لدول الخليج الى اكثر من 5٪ في 2011 مقارنة بـ 3,4٪ في 2010.

وأضاف محللو «بيزنس مونيتور الدولية» ان الاقتصاد سيستمر في النمو في ظل الانفاق الحكومي، سواء بصورة مباشرة او غير مباشرة وكذلك من خلال تعزيز الاستهلاك الخاص والاستثمارات الثابتة.

ورغم توقعات المحللين حذر تقرير «بيزنس مونيتور الدولية» من ان الجمود السياسي الداخلي وتدهور البيئة السياسية الاقليمية والاقتصادية من شأنه ان «يقوض قدرة الحكومة على تحقيق اهداف خطة التنمية».

مستقبل خطة التنمية على المحك بسبب التوتر السياسي بين السلطتين

وقال التقرير الذي نشر في مجلة «الأربيان بيزنس» ان استمرار ارتفاع اسعار المحروقات طيلة سنة 2011 سيمكن الحكومة الكويتية من زيادة الانفاق الاجتماعي، والذي سيكون له اثر ايجابي على النمو.

وأضاف التقرير انه على المدى الطويل سيبقى متوسط النمو الاقتصادي في الكويت ثابتا بنحو 4,1٪، مؤكدا على ان الحفاظ على النموذج الحالي للانفاق الحكومي قد تكون لعبة محفوفة بالمخاطر.

وأعرب محللو «بيزنس مونيتور الدولية» عن شعورهم بالقلق ازاء الاضطرابات الاقليمية، لافتين الى ان دول الخليج المصدرة للنفط بشكل عام والكويت بشكل خاص عززت الانفاق الحكومي لتخفيف حدة التوترات الاجتماعية.

وقال بنك مسقط الدولي: على الرغم من ان الكويت شهدت احتجاجات محدودة، مع التحديات الأكثر شيوعا للحكومة القادمة من البرلمان، الا انه مع ذلك كانت من أولى الدول التي أعلنت عن زيادة في الانفاق الاجتماعي.

وتوقع التقرير انه وفقا لإعلان الكويت في شهر يناير عن خطة للانفاق على المنح النقدية والحصص الغذائية المجانية بنحو 5 مليارات دولار، وموافقة البرلمان الكويتي في اواخر يونيو على ميزانية الدولة بقيمة 70 مليار دولار للسنة المالية 2012/2011 فإن الانفاق الحكومي قد يصل الى 17٪ في 2011، مقارنة بـ 3٪ في السابق.

واستدرك التقرير: على المدى القصير ان انخفاض اسعار النفط يمكن ان يكون له آثار سلبية خطيرة على مستقبل النمو الاقتصادي للكويت، مؤكدا على ضرورة تعزيز القطاع غير النفطي خاصة.

● إعداد: منى الدغيمي

«التجارة» اعترضت على توزيع 25٪ أسهم منحة

«القرين لتجارة السيارات» توافق على زيادة رأسمالها

وافقت عمومية القرين غير العادية «المؤجلة» لشركة القرين لتجارة السيارات، أمس، على اقتراح مجلس الإدارة بزيادة رأس المال من 3,501 ملايين دينار ليصبح 4,377 ملايين دينار عن طريق توزيع أسهم أسهم منحة مجانية بعدد 8,754,375 سهما بواقع نسبة قدرها 25٪ من رأس المال تخصص للمساهمين الحاليين. كما وافقت العمومية التي ترأسها رئيس مجلس إدارتها أحمد المطوع على تعديل نص المادة 6 من عقد التأسيس والمادة 5 من النظام الأساسي والمتعلقة برأسمال الشركة حيث كان النص قبل التعديل «حدد راس مال الشركة بنحو 3,501 ملايين دينار موزعا على 35,017,500 سهم قيمة كل سهم 100 فلس للسهم وجميع الأسهم نقدية» فيما جاء النص بعد التعديل «حدد رأسمال الشركة بمبلغ 4,377 ملايين دينار، موزعا على 43,771,875 سهما قيمة كل سهم 100 فلس للسهم وجميع الأسهم نقدية». ووافقت العمومية على تغيير البند (6) والنص قبل التعديل «أسهم الشركة اسمية ولا يجوز لغير الكويتيين تملكها» والنص بعد التعديل «أسهم الشركة اسمية ويجوز لغير الكويتيين تملكها من ورثة المساهمين وفقا لأحكام القانون والقرارات الوزارية المنظمة لذلك».

أحمد المطوع مترئسا عمومية الشركة (قاسم باشا)

واعترضت وزارة التجارة على توزيع 25٪ وقالت: يجب ان تكون المنحة لا تزيد على 10٪ وكذلك اعترض بعض المساهمين على توزيع أسهم منحة مطالبين بأن يكون التوزيع نقديا.

● عمر راشد

10 بنوك سعودية مدرجة تربح 12,95 مليار ريال في النصف الأول

دبي ـ العربية نت: ارتفعت ارباح 10 مصارف سعودية مدرجة بالسوق المالية بنسبة 10,84٪ في النصف الثاني من 2011 بعد ان حققت ارباحا نصفية بلغت 12,95 مليار ريال مقارنة بـ 11,68 مليار ريال في النصف الاول من عام 2010 باستثناء بنك الجزيرة الذي لم يعلن نتائجه حتى الآن، وتوقع مختصون اقتصاديون في حديثهم مع صحيفة «الرياض» ان يقدم قطاع المصارف ارباحا تزيد على 27 مليار ريال بنهاية 2011، وبنسبة تحسن متوقعة تفوق 25٪ مقارنة بأرباح القطاع في 2010، وقال المحلل الاقتصادي د.ابراهيم الدوسري ان جميع المصارف اسهمت في تحسن ارباح القطاع خلال النصف الاول من العام الحالي باستثناء سامبا الذي تراجعت ارباحه بنسبة 8٪، الا انه من المتوقع ان يقدم في نهاية العام ما يقارب 4,5 مليارات ريال، ويحافظ على مستواه في 2010.

واضاف ان بنك الرياض حافظ على نسبة التحسن عند 9٪ في هذا النصف وهي تقارب نسبة التحسن التي حققها في الربع الاول مقارنة بأرباحه في الربع الاول من عام 2009، بعد ان تراجعت ارباحه في عام 2010 بنسبة 7٪ مقارنة بأرباح عام 2009. ولفت الى ان بنك الاستثمار الذي تراجعت ارباحه في 2010 بنسبة 18٪ في العام الماضي، قدم تحسنا في هذا النصف يوازي 9 اضعاف ارباح النصف الاول من عام 2010، وذلك بتقديم 416 مليون ريال ارباحا في هذا النصف.

اما السعودي الهولندي فقد قدم تحسنا بنسبة 4٪، بعد ان بلغت ارباحه النصفية 501,3 مليون ريال، ومن المتوقع ان يقدم في نهاية العام ما يزيد على المليار ريال، وبنسبة تحسن سنوية تقارب الـ 25٪ مقارنة بارباح عام 2010.

واما البنك السعودي الفرنسي فقد بلغت ارباحه النصفية 1,490 مليار ريال، وبنسبة تحسن 1٪ فقط، مضيفا انه من الجيد ان يحافظ البنك على مركزه المالي الجيد، في ظل تأثر مصارف العالم بالازمات المالية العالمية.

وعلى نفس الصعيد اشار الدوسري الى ان تحقيق بنك ساب الذي تحسنت ارباحه النصفية بنسبة 50٪، بعد ان قدم ارباحا بلغت 1,603 مليار ريال يعد مؤشرا ماليا جيدا لساب، الذي تراجعت ارباحه السنوية في 2010 بنسبة 7٪. وفيما يخص العربي الوطني فقد جاءت ارباحه النصفية عند 1,284 مليار ريال، وبنسبة تحسن بلغت 2٪ بعد ان تراجعت ارباحه في 2010 بنسبة 19٪ مقارنة بارباح 2009. كما حافظ مصرف الراجحي على اداء جيد في هذا النصف بتقديم 2٪ فقط، في الوقت الذي كانت ارباح 2010 مقاربة لارباح 2009، واما بنك البلاد الذي كانت خسارته في عام 2009 حوالي 248 مليون ريال، فقد قدم ارباحا في هذا النصف بلغت 137,1 مليون ريال وبنسبة تحسن بلغت 61٪. وقال ان بنك الجزيرة الذي لم يعلن عن ارباح الربع الثاني حتى الآن، قدم في الربع الاول تحسنا في الارباح بلغت نسبته 377٪ بعد ان بلغت ارباحه 62 مليون ريال مقارنة بـ 13 مليون ريال في الربع الاول من عام 2010. وابان ان مصرف الانماء الذي تراجعت ارباحه في 2010 بنسبة 93٪ مقارنة بأرباح 2009، فقد قدم في هذا النصف تحسنا بلغت نسبته 340٪، وذلك بعد ان بلغت ارباح هذا النصف 173 مليون ريال، ومن المتوقع ان تتجاوز ارباح مصرف الانماء نصف مليار ريال في نهاية العام 2011.

وتوقع الدوسري ان يقدم قطاع المصارف ارباحا تزيد على 27 مليار ريال في نهاية عام 2011 وبنسبة تحسن متوقعة تفوق الـ 25٪ مقارنة بأرباح قطاع المصارف في 2010.

محللون: ضغوط داخلية وخارجية أثرت على البورصة

أكد محللان ماليان ان سوق الكويت للأوراق المالية (البورصة) تعرضت الى ضغوط داخلية وخارجية عديدة خلال جلسات الاسبوع جعلت كثيرا من المستثمرين يفضلون حالة الترقب والتريث لما ستؤول اليه الأوضاع المستقبلية بدلا من الولوج في اوامر شرائية أو بيعية لا تحمد عقباها.

وأضاف ان السوق مقبلة على حالة ركود مؤقت (الربع الثالث) لدخول فصل الصيف وتفضيل المستثمرين الانتظار لما بعد شهر رمضان المبارك حيث توقف كثير من الشركات بعض أنشطتها تمهيدا لإعادة ترتيب أنشطتها واستعدادا لانطلاقة جديدة ما ينعكس على اسهمها وانخفاض الإقبال عليها.

وقال المحلل المالي ميثم الشخص ان بورصة الكويت شهدت خلال تداولات الأسبوع استمرارا في حالة الضعف التي سيطرت على أحجام القيمة النقدية للجلسات بسبب ما أثير من جدل حول المرحلة الانتقالية للرقابة للشركات المدرجة.

وأوضح الشخص ان هذا الأمر ساهم بصورة كبيرة في جعل المتداولين يفقدون الثقة في عودة السوق الى حالة الاتزان مادامت لم تضح الرؤية حول كثير من الأمور العالقة بين شركات وهيئة أسواق المال. وذكر ان بدء فورة الاعلانات للشركات القيادية في السوق التي بدأتها شركة «الافكو» لتأجير وتشغيل الطائرات وبنك الكويت الوطني وشركات أخرى ستعلن عن بياناتها المالية للنصف الأول من 2011 ساندت مؤشرات السوق في التماسك «الى حد ما» خصوصا المؤشر السعري والذي مر بحالة من التراجعات «غير المبررة». ورأى «شيئا من الانفراج »في بعض مواد اللائحة التنفيذية لهيئة أسواق المال وان كانت بدأت بما يتعلق بالموظفين ما ينبىء بأن هناك تحركات باتجاه مواد أخرى بغية الوصول الى نقطة التقاء بين الطرفين «شركات والهيئة» حتى يعود الاستقرار الى السوق مجددا. وبين ان ثمة عوامل خارجية ساهمت في حالة التردي التي شهدتها السوق خلال الأسبوع منها مشكلات عالمية لاسيما في اقتصاد الولايات المتحدة الأميركية فيما يتعلق بموضوع رفع حد الدين الأميركي ما انعكس على أسواق المنطقة الخليجية ومنها السوق الكويتية.

وتوقع الشخص ان تستمر السوق على حالها باستثناء بعض المؤشرات التي قد تشهد حالة من التماسك خصوصا بعد أن وصلت القيمة النقدية الى مستويات متدنية الاثنين الماضي وكانت أقل من العام 2001 ما يشير الى استمرار التدني في القيم النقدية ما لم يطرأ جديد في الحالة العامة للسوق.

من جانبه قال المحلل المالي عدنان الدليمي ان أصداء النقاشات حول بنود هيئة أسواق المال التي دارت بين مؤيد ومعارض لها وما أفرزته من تداعيات علاوة على اعلانات أرباح بنك الكويت الوطني عن النصف الأول من 2011 كانا الحدثين الأبرز خلال تداولات الأسبوع بل وأثرا على مجريات التداولات.

وأضاف الدليمي ان العمليات المضاربية القوية التي شهدتها بعض الأسهم كانت عاملا مؤثرا في تداولات الأسبوع مبينا انه رغم غياب صناع السوق الا أن كثيرا من المضاربين استفادوا جدا من حالة الضعف التي شهدها السوق خصوصا في جلستي الأحد والاثنين.

وتوقع ان تشهد السوق خلال تداولات الأسبوع المقبل حالات ارتفاعات (طفيفة) بدعم من بيانات مالية لشركات مدرجة خصوصا في القطاع المصرفي الذي عادة ما يكون الأول من بين القطاعات التي يفصح عن أعماله نظرا لأدائه التشغيلي الجيد بفضل الرقابة المتوازنة من بنك الكويت المركزي.

السعودية: دراسة خفض ساعات العمل بالقطاع الخاص

اكد وزير العمل السعودي عادل فقيه ان قرار خفض ساعات العمل في القطاع الخاص هو «قيد الدرس»، وفي تصريح له اكد فقيه انه طلب من وزارة العمل بدء دراسة مشتركة مع القطاع الخاص لخفض عدد ساعات العمل، كي يصبح موازيا للعمل في القطاع الحكومي، لافتا الى انه لدى انجاز هذه الدراسة سنعلن نتائجها وفي هذه الحال سنطبق القرارات الجديدة سواء على الرجال او النساء.

وقال فقيه: لم نحدد حدا ادنى لاجور السيدات في القطاع الخاص، اذ تحدده السوق، ولفت الى ان دوام المرأة في محال بيع التجزئة يعود الى التنسيق بين البلديات والامارات في كل منطقة بحسب ظروفها.

واشار الى ان الاعداد المسجلة في برنامج «حافز» تجاوزت المليون، معلنا تحديد فترة الزامية لعمل المرأة في المصانع لان ذلك يحتاج الى تنسيق من المؤسسة العامة للتدريب المهني والتقني للتأكد من وجود الاعداد الكافية والمدربة للمصانع، لكن من لديه الرغبة حاليا ووجد النساء العاملات فيتم ذلك وفق الشروط.

وضعته تحت المراقبة.. وأوباما يناقش إعلان الوكالة

«موديز» تحذّر من خفض التصنيف الائتماني لأميركا لعدم رفع سقف الدين

جددت وكالة موديز للتصنيف الائتماني تأكيداتها أنها تفكر في خفض تصنيف ديون الولايات المتحدة الأميركية المصنفة حاليا «ايه ايه»، والتي تعتبر الأفضل.

وعقب إعلان موديز نقلت «رويترز» عن مسؤول ديموقراطي أن الرئيس باراك أوباما وزعماء الكونغرس ناقشوا تحذير مؤسسة موديز بشأن التصنيف الائتماني في محادثات الدين التي جرت امس الأول.

وقالت الوكالة في بيان إنها «وضعت تحت المراقبة علامة أيه أيه أيه الممنوحة لسندات الدولة الفدرالية الأميركية تمهيدا لاحتمال خفضها نظرا لتزايد احتمال عدم رفع السقف القانوني للدين في المهلة اللازمة».

وكانت الوكالة حذرت في 2 يونيو من أنها ستتخذ هذا الإجراء بحلول منتصف يوليو إذا لم يتم التوصل إلى اتفاق بين البرلمانيين حول ظروف رفع السقف. لكن هذا الاتفاق لم يتم التوصل إليه بعد، وفقا لـ «أ.ف.ب».

هل تنجح الولايات المتحدة في تجاوز مشكلة الديون بمساعدة الفيدرالي الاميركي؟

ونقل المسؤول عن وزير الخزانة تيموثي جايثنر قوله إن إعلان موديز يؤكد ضرورة رفع سقف الدين العام قبل حلول الموعد النهائي في الثاني من أغسطس، وكذلك ضرورة خفض العجز في الميزانية الاتحادية.

وذكرت موديز أن الولايات المتحدة لن تستحق التصنيف «AAA» الذي كانت تحوزه على الدوام في حال «التخلف عن سداد السندات المتداولة حاليا سواء عن الرأسمال أو الفائدة».

وقالت إن «هناك خطرا طفيفا، لكنه يتزايد بحصول عجز عن السداد لمدة قصيرة».

وأوضحت الوكالة «لأن مثل هذا النوع من التخلف عن السداد يتوقع أن يكون قصير المدى، وأن الخسارة المرتقبة لمالكي سندات الخزينة ستكون ضئيلة أو معدومة، فإن العلامة ستخفض على الأرجح بحدود نطاق علامة «+A +A»، أي من نقطة إلى ثلاث نقاط.

وقد بلغت الدولة الفيدرالية في منتصف مايو سقف الدين الذي يسمح به القانون، أي 14294 مليار دولار.

ومنذ ذلك الحين تلجأ الخزينة إلى إجراءات تقنية للبقاء تحت هذه العتبة، وتقدر بأنها ستستنفد في 2 أغسطس المقبل.

هذا وقد، بحث الرئيس الأميركي باراك أوباما وزعماء الكونغرس من الحزبين الرئيسيين الجمهوري والديموقراطي تحذير مؤسسة موديز للتصنيف الائتماني من خفض تصنيف الولايات المتحدة الائتماني.

ونقل عن وزير الخزانة الأميركي تيموثي غيثنر أن إعلان موديز يؤكد ضرورة الاتفاق على رفع سقف الديون السيادية قبل حلول الموعد النهائي في الثاني من أغسطس المقبل، وكذلك ضرورة خفض العجز في الميزانية الاتحادية.

وكان أوباما حذر في وقت سابق من أن ثمنا باهظا قد يدفعه المواطنون الأميركيون العاديون خاصة كبار السن والمعاقين إذا لم يتم التوصل إلى اتفاق بشأن سقف الدين العام الأميركي.

وتسعى الإدارة الأميركية لإقناع المشرعين برفع السقف القانوني للمديونية في البلاد بعد أن بلغ حده الحالي عند مستوى 14,3 تريليون دولار في منتصف مايو الماضي.

جاء ذلك وسط تنامي المخاوف في شتى أرجاء العالم من أن يتعرض الاقتصاد الأميركي والعالمي لنكسة كبيرة إذا لم تحل هذه المشكلة.

وعادة ما تعتبر سندات الخزانة الأميركية بمثابة إيداع آمن للغاية على مستوى العالم.

والعديد من الدول تحرص على حيازة سندات أميركية وعلى رأسها الصين واليابان.

ومن شأن التخلف عن تسديد واشنطن مستحقات عليها أن يؤدي إلى مشاكل عدة ليس فقط على المستوى الأميركي وإنما يتعداه ليشمل العالم بأسره.

وموديز تعد الأولى بين مؤسسات التصنيف الثلاث الرئيسية (فيتش وستاندرد آند بورز إلى جانب موديز) التي تضع تصنيف الولايات المتحدة قيد المراجعة من أجل خفض محتمل، وهو ما يعني أن تحركا سلبيا خاصا بالتصنيف بات وشيكا.

الفيدرالي يحذر

وسبق صدور بيان موديز، تحذير من رئيس مجلس الاحتياطي الاتحادي الأميركي (البنك المركزي) بن برنانكي من أن تخلف أميركا عن سداد ديونها سيخلق مشاكل ضخمة لأميركا وأزمة كبرى على المستوى العالمي.

وقال برنانكي أمام لجنة الخدمات المالية في مجلس النواب إنه إذا بلغت الولايات المتحدة حدود التخلف عن التزاماتها حيال دائنيها «فسيشكل ذلك أزمة كبرى ترسل موجات من الصدمات تشمل كل النظام المالي العالمي»، ولم يتبق أمام الكونغرس إلا أقل من ثلاثة أسابيع لرفع سقف الديون.

وأشار برنانكي للتدليل على خطورة الأمر إلى أوروبا حيث ارتفعت بقوة كلفة تمويل الدول التي تعتبر أقل قدرة على الدفع في إشارة إلى اليونان والبرتغال وايرلندا التي اضطرت إلى خطط إنقاذ خارجية، وارتفعت قيمة قروضها من الأسواق العالمية.

ويتفاوض نواب الكونغرس والحكومة منذ عدة أسابيع على خطة توفير مالية على مدى عشرة أعوام تسمح بإزالة اعتراض الجمهوريين على رفع سقف الديون من مستواه الحالي 14,3 تريليون دولار، لكن المباحثات لم تسفر عن جديد.